DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

محمد أحمد موسى الشهراني
باحث دكتوراه - جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: momo2288211@gmail.com

الملخص
هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم والمنهج التحليلي، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجه نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإيراد بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: نظام التعليم العالي، أسلوب تحليل النظم.

Analysis of the Higher Education System in the Kingdom of Saudi Arabia

Mohammed Ahmed Mosa Al-Shahrani
PhD researcher - King Saud University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: momo2288211@gmail.com

ABSTRACT
The study aimed to identify the reality of the inputs, processes and outputs of higher education in Saudi Arabia using a system analysis method and analytical method, identify the most prominent challenges facing the higher education system in Saudi Arabia, and include some proposals that could contribute to the development of the higher education system in Saudi Arabia.

Keywords: Higher education system, system analysis method.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

المقدمة:

لقد بات من الواضح دور التعليم العالي في حياة الأمم والشعوب، حتى أصبح وسيلة لازدهارها ورقي حضارتها؛ لما فيه من تأمين مستقبلها وتجسيد آمالها وطموحها، ولذا فان حقيقة التنافس العالمي هو تنافس تعليمي وخاصة في مجال التعليم العالي، ولا أدل على ذلك ما نلاحظه اليوم من حرص الدول المتقدمة في جعل التعليم العالي في أولوية برامجها وتخطيطها، وذلك من خلال بناء المؤسسات التعليمية العصرية.

وتُعد الجامعات من أهم المؤسسات في المجتمع، فهي تمثل مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، وتمثل المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة ورواد التغيير والتطوير. كما أن الجامعات تؤدي دوراً هاماً في إحداث عملية التنمية وتطوير المجتمع وتحقيق أهدافه؛ نظراً لما يناط بها من توفير احتياجات المجتمع من المتخصصين في مختلف المجالات التنموية؛ حيث يقع عليها مسؤولية تربية وإعداد الشباب إعداداً سليماً فكراً ووجداناً وانتماءً، إذ هؤلاء الشباب سيمثلون قيادات المجتمع مستقبلاً في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. (بوبشيت والحمادي، 2010). كما أن الجامعات تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية والتي يصعب بدونها التقدم الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك من خلال أداء أدوارها باعتبارها منظمات تعلّم تسعى إلى تحقيق الإبداع والتطوير وتلبية احتياج مجتمع المعرفة، ولذا فإن أفراد المجتمع بحاجة ماسة إلى التعليم العالي من أجل تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد أصبحت زيادة الطلب على التعليم الجامعي قضية تؤرق مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؛ حيث يفضل خريجو الثانوية الالتحاق بالجامعات لما لخريجي الجامعة من مزايا وظيفية واجتماعية الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية لخلق توازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وقدرة مؤسساته الاستيعابية وتحديد الاحتياجات التعليمية وسُبل تطويرها مع ما يتناسب مع متطلبات التنمية، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات ومنها دراسة (العتيبي، 2018) التي أشارت إلى أهمية تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم العالي وزيادة الفرصة لدراسة التخصصات العلمية المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل، كما أشارت دراسة (الداوود، 2017) إلى ضرورة تحول الجامعات من جامعات تقليدية تقوم على الحفظ والتلقين إلى جامعات تركز على اكتساب مهارات الإبداع والابتكار والتفكير الناقد، فيما أشارت دراسة (العوهلي، 2010) إلى ضرورة التركيز في التعليم العالي على قضايا القبول والاستيعاب، والمواءمة مع سوق العمل، والاهتمام بقضايا القبول، بالإضافة إلى تطوير عناصر البيئة الأكاديمية (البيئة التعليمية- عضو هيئة التدريس- الطالب- الخطط والبرامج التعليمية)، وأشارت دراسة (حمرون، 2009) إلى ضرورة تحقيق مرونة المناهج التعليمية، وتحقيق الحرية الأكاديمية والشراكة المجتمعية ومشاركة العاملين في صناعة القرار، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة، والتركيز على تطوير القيادات الإدارية والأكاديمية.

وعلى الرغم من كل محاولات التطوير التي تقوم بها وزارة التعليم، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه التعليم العالي والتي تم تحديدها من خلال رؤية 2030 تمثلت في ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، وتدني جودة المناهج، والاعتماد على طرق تدريس تقليدية. (العتيبي، 2018).

وفي ضوء ما سبق واستنادا إلى أسلوب تحليل النظم تتحدد مشكلة الدراسة في وجود حاجة لتحليل واقع نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم. وسوف تجيب الدراسة عن السؤال الرئيسي: ما واقع نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع مدخلات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
2- ما واقع عمليات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
3- ما واقع مخرجات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
4- ما التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم، حيث يتفرع من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

1- التعرف على واقع مدخلات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
2- التعرف على واقع عـمليات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
3- التعرف على واقع مخرجات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
4- التعرف على التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

1- تبرز الأهمية بتناولها نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
2- استخدام أسلوب تحليل النظم الذي يسهم في دراسة واقع نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وتقديم بعض التوصيات للتطوير.
3- قد تُضيف هذه الدراسة معلومات جديدة تساعد على جودة نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفق مفهوم الجودة في قطاع جامعي تعليمي مؤسسي.
4- إفادة المعنيين ببعض المعلومات من أجل التطوير في ضوء الإمكانات المتاحة.
5- من المؤمل أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لدراسات أخرى تُسهم في تحسين ورفع مستوى جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يقتصر البحث على مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
الحدود الموضوعية: دراسة واقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم.
الحدود الزمانية: الفصل الأول من العام الدراسي 1442هـ.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بعرض ما ورد في الكتب والمجلات والدراسات، حيث يعتمد المنهج التحليلي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويُعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي الظاهرة وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع ظواهر أخرى. (المشوخي، 2002).

مصطلحات الدراسة:

1-التعليم العالي: التعليم الحكومي الذي يلي مرحلة الثانوية العامة أو ما يعادلها والذي تتراوح مدته بين أربعة سنوات وسبع سنوات. (القواسمه، 2015).

ويعرف كذلك بأنه التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي والذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويتمثل في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وتقوم بمسئوليات التدريب وتوفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا. (الرويلي، 2017). وهذا هو التعريف الإجرائي المتبع في هذه الدراسة.

2- تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: عملية تقويم مدخلات ومخرجات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بغرض التحقق من تحقيق هذا النظام للأهداف المحددة له، ومن ثم طرح مجموعة من المقترحات التي تسهم في زيادة تحقيق نظام التعليم العالي في المملكة لأهدافه. (العتيبي، 2018). وهذا هو التعريف الإجرائي المتبع في هذه الدراسة.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

الدراسات السابقة والإطار النظري:

الدراسات السابقة:

دراسة حمرون (2009): هدفت الدراسة إلى تحديد التغييرات المطلوبة في سياسات ونظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لضمان استمراريتها في تحقيق متطلعات المجتمع المستقبلية، والتحديات المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت الدراسة إلى تغييرات عدة مطلوبة من أهمها تحقيق المرونة القصوى في التكتلات التعليمية، ومكان وزمان الدراسة ومرونة المناهج التعليمية، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام واستثمار الإمكانات المادية والبشرية، وقد تم التوصية بتفعيل المشاركة المجتمعية في مراجعة الأنظمة ومحاسبتها، وأن يقوم التخطيط للتغيير في مؤسسات التعليم العالي على التخطيط الاستراتيجي، وأن تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

دراسة مريحيل (2013): تكشف الدراسة عن الواقع الحقيقي لمخرجات التعليم العالي الليبي وذلك باستخدام المنهج الوصفي القائم على الدراسات التحليلية، ويقصد به الوضع الحالي لكل من: الطلاب خريجي الجامعات والمعاهد الليبية ومستوى البحث العلمي في الجامعات والمعاهد الليبية، ودور الجامعات الليبية في تنمية البيئة الليبية وخدمة المجتمع الليبي، ثم تقديم رؤية مستقبلية لتطوير هذا الواقع من أجل تحسين المخرجات.

دراسة العتيبي (2018): تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على كيفية تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم، ووضع تصميم مقترح لنظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، وإيراد بعض التطلعات التي من شأنها تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم.

دراسة قهولجي و مطاي (2019): جاءت الدراسة لتستهدف تحليل واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة، كما استهدفت توضيح سبل تطوير أداء الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة بواقع التعليم العالي في الجزائر من خلال الاستشهاد بمؤشرات كمية ونوعية والمتعلقة بهيكل مؤسسات التعليم العالي وتعداد الطلبة والأساتذة والميزانية المخصصة للقطاع، إضافة إلى كل ما يتعلق بالبحث والتطوير، وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل دور التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة.

دراسة مطهر (2020): هدفت الدراسة إلى تحليل وتشخيص الوضع الراهن لسياسة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على مستوى الفكر والممارسة المتعلقة بعناصر المنظومة التعليمية كافة قدر الإمكان من وجهة نظر الباحثة المبنية على بعض المراجع والمصادر العلمية والتقارير الرسمية وغير الرسمية وخبرة الباحثة، لتشخيص نقاط القوة في السياسات الحالية وتدعيمها، ونقاط العف ومعالجتها بما يعزز العلاقة بين السياسة التعليمية والنظم المجتمعية الأخرى، ومن ثم وضع مقترحات لتطويرها في ضوء نتائج التحليل.

ومما سبق يتضح أن الهدف من جميع الدراسات السابقة هو دراسة وتحليل واقع نظام التعليم العالي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتقديم توصيات ومقترحات لتطوير نظام التعليم العالي، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واتفقت كذلك في تقديم العديد من التوصيات للإسهام في تحسين وتطوير نظام التعليم العالي في المملكة في حدود الإمكانات المتاحة، مع اختلاف حدود الدراسة، وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري والاستفادة من المصادر والمراجع العلمية وكذلك الاستفادة من النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

نشأة التعليم العالي:

تم إنشاء وزارة التعليم العالي في عام 1395هـ (1975م) لتتولى مسئولية الإشراف والتخطيط والتنسيق لاحتياجات المملكة في مجال التعليم العالي، سعيا لتوفير الكوادر الوطنية المتخصصة في المجالات الإدارية والعلمية بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية. (العقيلي، 2019). وقد شهد عام 1377هـ ولادة أول جامعة

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

سعودية، عندما تم إنشاء جامعة الملك سعود، ثم تلتها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1381هـ، ثم جامعة الملك عبدالعزيز عام 1391هـ، فجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الإمام محمد بن سعود عام 394هـ، ثم توالى إنشاء العديد من الجامعات.

وقد حظي التعليم الجامعي بدعم سخي تمثل في إنشاء جامعات جديدة، وكليات علمية وتطبيقية واعتمادات مالية ضخمة في الميزانيات، حيث بلغ عدد الجامعات في المملكة ثمانية وعشرين جامعة حكومية و11جامعة أهلية وأربعاً و ثلاثين كلية أهلية، احتوت على تخصصات علمية وتطبيقية في مختلف المجالات، كما تبنت وزارة التعليم العالي توجهات حديثة في البحث العلمي والتخطيط المستقبلي، وفي عام 1436هـ تم دمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم. (الموقع الالكتروني لوزارة التعليم، 2020).

وتُعد مرحلة التعليم العالي المرحلة الرابعة من مراحل التعليم في المملكة العربية السعودية، ويبدأ التعليم فيها بعد المرحلة الثانوية. وهناك ثلاثة مراحل للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية؛ مرحلة البكالوريوس، مرحلة الماجستير، ومرحلة الدكتوراه. وفيما يخص مرحلة البكالوريوس فتقدمها الجامعات الحكومية بشكل مجاني للمواطنين السعوديين، ويصرف لكافة الطلاب المنتظمين وطلاب المنح الخارجية خلال مدة الدراسة بها مكافأة شهرية، ويدوم التعليم العالي في مرحلة البكالوريوس أربع سنوات في شعب الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وخمس إلى ست سنوات في شعب الطب، الهندسة، والصيدلة.

وتظهر عناية الدولة بالتعليم العالي خلال مراحل خطط التنمية الخمسية من خلال الاعتمادات المالية الكبيرة للقطاع التعليمي. كما أنها تضمنت مشروعات طموحة تناولت في مرحلة معينة ضرورة التوسع في التعليم العالي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، بينما ركزت في مرحلة أخرى على تجويد الكفاءة، وربط التخصصات مع احتياجات سوق العمل، بينما ركزت في مرحلة أخرى على ضرورة ترشيد التخصصات الجامعية، وتأهيل عضو هيئة التدريس، وتطوير مهاراته، وزيادة مخصصات البحث العلمي (الداود، 2017).

فلسفة التعليم العالي:

تولي المملكة العربية السعودية التعليم العالي اهتماما خاصا حيث يعد مرحلة متقدمة من مراحل التعليم، له خصوصيته، في طبيعة الدراسة، والبرامج، والمقررات، والآليات، والمنشآت، والتجهيزات، وكذا في الأنظمة واللوائح الخاصة بإدارتها وتنظيماتها المختلفة. وقد عرفت وثيقة سياسة التعليم التعليم الجامعي بأنه:" مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته؛ رعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسداً لحاجة المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد، الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة". وهذا النص يحدد فكرة التعليم الجامعي، وفلسفته، وطبيعته، والفرق بينه وبين غيره من مراحل التعليم، وأنماطه المتنوعة. فهو مرحلة تخصص متنوع في البرامج والمراحل؛ ويُعنى بالبحث العلمي والابتكار والاختراع، وهو أداة لرعاية ذوي الكفاية والتميز والنبوغ والمواهب، وهو في غايته يعمل على سد حاجة خطط التنمية وسوق العمل، حاضرا ومستقبلاً، ويأخذ في الحسبان متابعة التطورات، والمستجدات، والتحديات؛ نقدا واستفادة وتطبيقا. (جبرين، 2018).

ومما سبق تتضح الطبيعة الخاصة لمرحلة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فهي مرحلة مختلفة عن بقية المراحل التعليمية من ناحية الأهداف والبرامج والأدوات التعليمية المختلفة والاهتمامات والمخرجات، ولذلك فقد أولت الجهات المعنية اهتماما كبيرا بالتعليم العالي فعملت على تجهيز كل ما يتعلق به من منشآت وأدوات وبرامج ومقررات.

أهداف التعليم العالي:

عمل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تطوره على تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة التي وضعتها الدولة للنهوض بالمجتمع وتحديثه. وجاءت أهداف التعليم العالي بالمملكة ملبية للحاجات الاجتماعية والاقتصادية، ومعبرة عن حاجات واتجاهات العصر ومقتضياته، ومطالب الإنسان السعودي، وعوامل نموه وتطوره، فقد غطت الوثيقة الأهداف المتعلقة بالتعليم العالي تغطية شاملة في الحفاظ على التراث الثقافي الأصيل للأمة، ومسايرة ركب التطور والتقدم بنقل المعارف والعلوم والتكنولوجيا، ورعاية البحث العلمي وتشجيعه، وإعداد الكفاية البشرية المتخصصة التي تتطلبها عملية التنمية، وترجمة العلوم والمعارف، ورعاية الموهوبين، وإعداد المواطنين القادرين على حمل أعباء التنمية، مع التركيز على الجانب الروحي والأخلاقيات الإنسانية. ومن أهداف التعليم العالي كما حددتها سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية.
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريا تأهيلا عاليا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم.
- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات المختلفة.
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد وتجنبها الانحرافات المادية.
- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن الكريم، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات فيما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.
- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تُنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم. (العتيبي، 2018).

بعض سياسات تحقيق هدف الموارد البشرية في مجال التعليم العالي:

تولي الجهات المعنية بالتعليم العالي في المملكة اهتماما كبيرا بالموارد البشرية (وبالأخص الطلاب والطالبات) من خلال العديد من النقاط، من أهمها ما يلي:

- تعزيز تواصل الطلاب والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وحفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية.
- المواءمة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل.
- استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي والجامعات المحلية لسوق العمل.
- العمل على حصول طلاب الجامعات على خبرة عملية خلال الدراسة؛ عن طريق العمل الجزئي، وبرامج التدريب التعاوني، وبرامج خدمة المجتمع، والمشروعات التطوعية.
- تطوير مناهج التعليم بما يحفز على البحث والاكتشاف والابتكار.
- إعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية، والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد.
- تعزيز كفاءة التعليم العالي والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي. (العتيبي، 2018).

العوامل المؤثرة في التعليم العالي:

يعتبر نظام التعليم العالي في المملكة من الأنظمة المفتوحة على المجتمع، حيث يؤثر في المجتمع ويتأثر به، ولذلك فهو يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة نذكر منها مايلي:

العامل التاريخي والسياسي:

المملكة العربية السعودية ذات تاريخ عميق لكونها موطن للعديد من الحضارات ومهدا للرسالات السماوية، تعيش استقرارا سياسيا مما انعكس ايجابيا على التعليم العالي، وتنبثق السياسة التعليمية في المملكة كما نصت عليها وثقة سياسة التعليم من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة ونظاما متكاملا للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة، وإن غاية التعليم فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا، وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا، وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، وتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيًّا وثقافيا، وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعه وإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريًّا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة، وإتاحة الفرصة للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة والقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية، وكذلك النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكّن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة.

العامل الاقتصادي:

تعد المملكة من الدول الاقتصادية المحورية في العالم لما تملكه من احتياط مؤكد من البترول والذي يصل إلى 25% من الاحتياط العالمي حيث يعتبر البترول السعودي واحدة من أهم دعائم الاقتصاد العالمي وحكومة المملكة

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

منذ عهد المؤسس وحتى يومنا هذا على تطوير وتنمية الاقتصاد السعودي، ليتبوأ مكانته كأحد أعلى الاقتصاديات المتطورة ذات الثقل على مستوى العالم والذي انعكس ايجابيا على الإنفاق على التعليم العالي والكراسي البحثية والتوسع الرأسي والأفقي في التعليم العالي الجامعي وتطوير اقتصاديات المعرفة واستخدام المعرفة والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، وتحقيق التقدم والرخاء الاقتصادي في أي مجتمع يتطلب الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية المتاحة بأفضل ما يمكن وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث العلمية التي تقدم للمجتمع الحلول الممكنة لمشاكلها لاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية والصناعية والزراعية، لذا فإنه يحتم على المجتمعات التي تطلب التقدم أن تولي البحث العلمي جل اهتمامها وأن توظف ما تنتجه مراكز الأبحاث والعمل على استشارتها. (العقيلي، 2019).

رؤية المملكة العربية السعودية (2030) للتعليم العالي:

من خلال اهتمام الدولة بالتعليم العالي في خطط التنمية للتعليم العالي، وما أوردته إستراتيجية تطوير التعليم العالي (1435-1440ه)، ندرك التوافق والتقارب بين ما ورد في رؤية المملكة 2030 وبين ما ورد في هذه الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم العالي، مما يؤكد أن رؤية المملكة 2030 إنما جاءت لتأكيد هذه التوجهات المتعلقة بتطوير التعليم العالي، وقيام الجامعات بمسؤولياتها في مجال تحسين البيئة التعليمية وتطوير البحث العلمي، والعناية بتوافق مخرجات التعليم العالي والجامعات على وجه الخصوص مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

وقد أشارت رؤية المملكة 2030 إلى ضرورة الاهتمام برفع مخرجات التعليم، وتأهيل الطلاب علمياً وفنياً وثقافياً، وتعزيز مبادئ العمل الإيجابية، ليتمكن الطلاب من تلبية متطلبات قطاعات العمل الحكومية والقطاع الخاص، سعياً إلى تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وبناء شراكات إستراتيجية مع الجامعات العالمية في البحوث العلمية والزيارات المتبادلة لتحقيق أهداف التواصل العلمي والتبادل المعرفي بين الجامعات السعودية وغيرها من الجامعات الرائدة في التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية، وكذلك أشارت رؤية المملكة 2030 إلى أهمية إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، وضرورة إيجاد قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة. بالإضافة إلى العمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، بالإضافة إلى إنشاء المنصات التي تُعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. (الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة 2030، 2020).

وتشمل أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للتعليم العالي ما يلي:

- وصول خمس جامعات سعودية على الأقل لتكون من أفضل 200 جامعة دولية.
- الاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.
- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
- إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الطلاب والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
- التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- التركيز على فرص الابتعاث في التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة.
- تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية. (الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة 2030، 2020).

ويتضح مما سبق أن (رؤية المملكة 2030) ركزت فيما يتعلق بالتعليم العالي على المجالات الرئيسة الثلاثة التالية:

- إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويعها مستقبلا لتتوافق مع احتياجات سوق العمل، إما عن طريق التوسع في تخصصات معينة، أو إغلاق مسارات تعليمية قد لا تخدم الرؤية المستقبلية للمملكة.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات إستراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، وأن تكون خمس من الجامعات السعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية.
- التأهيل والتدريب المتقدم لعضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع التغييرات المستقبلية التي تتطلع إليها رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي. (الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة 2030، 2020).

بعض التحديات التي تواجه التعليم العالي:

تولي الجهات المعنية في المملكة التعليم العالي اهتماما كبيرا؛ حيث يعد مرحلة مهمة من مراحل التعليم، له العديد من الخصائص في طبيعة الدراسة والآليات والتجهيزات وكذلك التشريعات الخاصة بالتنظيمات المختلفة، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة، ومنها:

- التحديات المرتبطة بالطلب المتنامي على التعليم الجامعي نتيجة لارتفاع النمو السكاني في المملكة، وتقدر الإحصاءات أن عدد سكان المملكة في عام 2025م سيبلغ تقريبا 43 مليون نسمة.
- التحديات المرتبطة بالتغيرات العالمية والظواهر الجديدة والمتعلقة بما يواجه العالم بأسره من تغيرات طالت البنى الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأبرزت ظواهر جديدة كالعولمة وعصر المعلوماتية، وكيفية مواجهتها والاستفادة منها.
- مواكبة التقدم العالمي في مجال المعرفة واستثمارها.
- تحقيق المنافسة العالمية في المدخلات والمخرجات ودخول التصنيفات العالمية.
- إيجاد مصادر بديلة للتمويل وعدم الاعتماد على مخصصات الميزانية العامة للدولة بشكل رئيس.
- نقل المجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف المجالات سواء المتعلقة في التقنية أو تغير مصادر القوى في العالم أو الابتكار والإبداع لا سيما في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- تحسين الكفاءة الداخلية للنظام وترشيد استخدام الموارد، وإتاحة الحرية الأكاديمية. (حمرون، 2009).

ومن التحديات أيضاً التي يواجهها التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تحديات بسبب استمرار الهيكلة المركزية، وتطبيق أساليب الإدارة التقليدية. ويلخص الجزء التالي جانباً من هذه التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

- القصور الذي يعاني منه النظام التعليمي، كضعف كفاءته الداخلية والخارجية، وذلك لانخفاض نوعية مخرجاته التي كشفتها تقارير المشرفين التربويين، ونتائج الاختبارات، وعدم رضا المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن كفايات الخريجين، وارتفاع الهدر التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب، وضعف ارتباط التنمية التعليمية بخطط التنمية الشاملة، وظهور عدم التوازن في فروع التعليم. (الحماد، 2017).
- التغيرات السريعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي محلياً وعالمياً تستدعي وجود آليات تواكب هذه التغيرات، فقد أعلنت الهيئة العامة للإحصاء السعودية أن معدل البطالة للسعوديين للربع الثاني من عام 2016 تبلغ ما نسبته 11.6 %، وأن عدم معالجتها يؤدي لحدوث مشكلتين، الأولى: بقاء أعداد كبيرة من الخريجين بدون عمل، يعانون البطالة، والثاني: عدم توفر ما يسد احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المطلوبة (الجهني وأبو الفضل، 2017).
- حاجة الجامعات لتهيئة الشباب في مختلف التخصصات لاستيعاب رؤية الدولة، ومطالبتها بالعمل على تنمية مواردها الذاتية والابتعاد عن النمطية في التعليم لتلبية حاجات المجتمع في الوقت الذي تتجه فيه الدولة تدريجياً نحو الاكتفاء بدور الإشراف وإصدار الأنظمة والتشريعات ومراقبة الجودة والحرص على وصول الخدمات للمستفيدين وفق أفضل المعايير (الحمادي وسالم، 2017).
- ضعف استجابة التعليم العالي السعودي للتغيرات العالمية التي تفرضها العولمة، نتيجة ضعف استفادة الجامعات السعودية من الاتصال بمراكز الأبحاث والجامعات العالمية، والأبحاث الدولية المشتركة، وضعف استغلال الانفتاح الأكاديمي الخارجي سواء من خلال العلاقات الأكاديمية مع المؤسسات أو الهيئات الدولية، أو إقامة الجامعة لعلاقات مع نظائرها، وضعف بناء الشركات الأكاديمية للتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس. وتفعيل اتفاقيات التبادل الطلابي وبناء البرامج الأكاديمية المشتركة (العامري، 2017).
- تواجه الإدارة الإستراتيجية للجامعات بعض التحديات مثل التسارع المعرفي والتقني، وظهور مهن وتخصصات مستقبلية يجب أن تؤهل طلابها لشغلها، فالتعليم الجامعي يجب أن يكون سابق اً للمهن المزاولة

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

اليوم، حيث يتعين على الجامعات أن تكون سباقة ومبادرة لتأهيل خريجيها لتلك الوظائف التي ستُستحدث في ظل رؤية المملكة 2030 وتتزايد تلك التحديات مع التوسع الأخير في التعليم الجامعي، وإنشاء العديد من الجامعات الناشئة، والتوسع في الدراسات العليا والبحث العلمي (الشملان والفوزان، 2017).

- صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي وهذا يستدعي البحث عن وسائل جديدة لتمويل التعليم العالي، فالإنفاق على التعليم في المملكة، على سبيل المثال، يتزايد بشكل ملحوظ ويستقطع نحو (25 %) من الموازنة العامة للدولة في المتوسط كل عام، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي(0.5 %) عام (1970) إلى (15.7 %) عام (2010)، وإن نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي تضاعف عام2010 بمقدار 50 مرة عن عام1970 (المالكي، 1435هـ).

تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

مما لا شك فيه أن أي نظام مهما كان حجمه ونوعه يتكون من ثلاث مكونات رئيسية لا يبنى بدونها وهي المدخلات والعمليات والمخرجات، وهكذا هو الحال في التعليم أيضا، ومن المعلوم أن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاتها فضلا عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإن على أي منظمة -مهما كانت طبيعة نشاطها- أن توفر بعض العناصر المهمة في مدخلاتها كمتطلبات أساسية لابد من توافرها لكي يتم تحويلها إلى مخرجات بصورة منتجات أو خدمات. أما في النظام التعليمي فلا شك أن خصوصية النظام تلعب دورا أساسيا في تحديد المدخلات مما ينعكس حتما على طبيعة المخرجات أيضا، وإن النظام التعليمي يجب أن يتحكم في مدخلاته على ضوء المخرجات التي يهدف إلى تحقيقها لكونها تؤثر تأثيرا مباشرا في مستوى كفاءتها، كما أن عملية المعالجة ومستوى كفاءتها قد يؤدي إلى حدوث تغير سلبي أو إيجابي في جودة تلك المخرجات. وتتضح فكرة اهتمام المؤسسات التعليمية بمفهوم المخرجات المستهدفة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال سعيها لإرضاء حاجات ومتطلبات سوق العمل، وإذا كانت المؤسسات التعليمية لم تحقق المستوى المستهدف من ضمان الجودة في مخرجاتها، فتقوم بقياس ومقارنة مخرجاتها الفعلية إلى المخرجات الطموحة (المستهدفة) التي تضمن الحد الأدنى من معايير الجودة، مما يتطلب النظر إلى المخرجات المستهدفة باعتبارها أحد أهم مدخلات النظام التعليمي الحديث.

إجابة السؤال الأول: ما واقع مدخلات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

يدخل ضمن مدخلات التعليم العالي مزيج من المدخلات البشرية والمادية والتقنية، كالأهداف والخطط المستقبلية والعناصر البشرية مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، ومواد تكنولوجية مثل الأجهزة والتجهيزات والأساليب والطرق، وجوانب إدارية مثل نوع الإدارة والخطط والبرامج، واللوائح والأنظمة، وتمويل ومباني وخدمات.. الخ، ولهذه المدخلات دور أساسي في تحديد نوعيتها ومدى فعاليتها وقدرتها على الاستمرار في تحقيق الأهداف. كما أن تحقيق النوعية يساعد في توظيف الخريجين من قبل القطاع الخاص، وحيث أن المدخلات تتكون من عناصر كثيرة، فإن الدراسة سوف تقتصر على ما يلي:

1- الخطط والبرامج:

يعتمد تخطيط التعليم العالي على المعلومات التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، واحتياجات المجتمع من القوى البشرية في التخصصات والبرامج التي عليها طلب من قبل مؤسسات المجتمع. ولذلك فإن إشراك مؤسسات الأعمال منذ البداية في عملية التخطيط يساعد مؤسسة التعليم العالي في وضع خططها الأكاديمية بحيث تكون متطابقة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولكي تنجح الجامعات في تحقيق أهدافها بفعالية، فإنه يتحتم عليها تصميم الخطط الجامعية وتطويرها بناءً على احتياجات المجتمع المتغيرة.

2- أعضاء هيئة التدريس:

يشكل أعضاء هيئة أهمية كبيرة لنجاح العملية التعليمية في الجامعة، ولذلك فإن الاعتماد على معايير الاختيار لا تكفي لضمان الجودة في التدريس والبحث العلمي، وإنما يجب وضع برامج تطويرية لهم على استخدام التقنيات الحديثة ومن بينها إتقان استخدام تقنيات التدريس الحديثة، التي يجب أن تكون شرطا أساسيا لمزاولة التدريس لكل عضو هيئة تدريس في الجامعة بغض النظر عن تخصصه؛ فالتدريس له أساليب وطرق يجب إتباعها لتحقيق الأهداف التربوية في العملية التعليمية، وتوصيل المعلومات، وتقع على الجامعات مسؤولية كبيرة لتطوير أعضاء هيئة التدريس لتحقيق النوعية في التعليم.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

3- الطلاب:

تواجه مؤسسات التعليم العالي طلبا متزايدا سيجعل مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على استيعاب المزيد من المتقدمين، وقد استمرت الجامعات في قبول الأعداد التي تتماشى مع أهدف خطط التنمية وإستراتيجيتها، حتى وصلت الطاقة الاستيعابية للجامعات ذروتها، ويتجلى ذلك في معدل النمو المتزايد للسكان في المملكة العربية السعودية.

4- إدارة الجامعة:

تعتبر الإدارة من أهم العوامل المهمة لنجاح الجامعة في تحقيق أهدافها، فيوجد بعض الجامعات التي تتوفر لديها الطاقة البشرية والتمويل الكافي ولكنها لم تحقق نجاحا في التغلب على المشكلات المتعلقة بالكفاءة الداخلية والخارجية، فإذا كانت الإدارة الجامعية تسعى لتحقيق أهداف الجامعة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، إلا أن الإدارة الوسطى في معظم الجامعات تكاد لا تخلو من الروتين واستخدام الإدارة التقليدية في تسيير شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، حتى أصبح هناك فجوة بينها وبين إدارات الكليات وإدارة الجامعة، فالإدارة الوسطى في الجامعة هي إدارة خدمات لتحقيق أهداف الجامعة، ولذلك فإن نجاح إدارة الجامعة يكمن في تدريب وتطوير مهارات الإداريين في هذه الإدارة بحيث يعرف كل موظف أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة للإسراع في إنجاز المهام، وتزويدهم بمعارف حول رسالة ورؤية وأهداف الجامعة في المجتمع. فالإدارة الناجحة هي التي تفوض المسؤوليات والصلاحيات للجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات، وتعتمد على أن كل شخص مسئول عن عمله، سواء كان نجاحاً أو إخفاقاً.

5- المباني والتجهيزات:

تعتبر المباني الجامعية الوسط الذي يتم فيه تنفيذ العملية التعليمية، ولا شك أن وجود المناخ الملائم من حيث السعة والتهوية، وتوفير الخدمات الضرورية في المبنى يساعد إلى حد كبير في تحقيق العملية التعليمية وتحسين نوعيتها. ويمكن للقطاع الخاص المشاركة مع الجامعة في تمويل إقامة المباني وتجهيزاتها،وتجهيز المعامل والمختبرات،وتوفير التكنولوجيا والوسائل التعليمية والتدريبية، مما يساعد في تحسين نوعية التعليم وبالتالي استفادة القطاع الخاص والقطاع الحكومي من منجزاتها.

6- اللوائح والأنظمة:

تعتمد الجامعات والكليات على اللوائح والأنظمة في اتخاذ القرارات وغالباً ما تكون هذه اللوائح والأنظمة قديمة حيث تأخذ فترة طويلة دون مراجعة وتطوير مما يحرم مؤسسات التعليم العالي المرونة ومسايرة التطورات العلمية والإدارية، ولعدم وجود المرونة في اللوائح والأنظمة، فإن عملية التطوير تكون بطيئة نوعاً ما ولا تتماشى مع سرعة التطورات التقنية والمعلومات. ومن أجل تلافي ذلك ولتحقيق أهداف خطة التنمية والأهداف الإستراتيجية للتعليم الجامعي المرتبطة بأهداف رؤية المملكة 2030 فقد أعدت وزارة التعليم في نهاية عام1438هـ مسودة نظام الجامعات الجديد، ليكون بديلا عن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات السابق، ويهدف نظام الجامعات الجديد إلى منح الاستقلالية للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وهو ما سيمثل نقلة كبيرة في أسلوب تنظيمها وطريقة إدارتها في المستقبل.

7- التمويل:

يعد التمويل ضرورياً لتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، وتمويل الجامعات السعودية يأتي معظمه من المصادر الحكومية، ويستطيع التعليم المتطور الذي يعتمد على التقنيات الحديثة إيجاد الحلول والبدائل لمصادر الدخل من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات، إن تدني الإنفاق على البحث العلمي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية في تدني مستوى التعليم الجامعي. ولذلك فإن التمويل يعتبر من الركائز الأساسية لنجاح الجامعة في بلوغها لأهدافها، ولا يقتصر الأمر على وجود التمويل، وإنما وجود إدارة واعية تستطيع إدارته وترشيد إنفاقه لكي يكون لتطوير العملية التعليمية جزء من هذا التمويل للمساهمة في إيجاد برامج ومشاريع جديدة. ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور كبير في تمويل بعض المشروعات الجامعية، كما أنه يمكن تشغيل مراكز البحث العلمي في مختلف الكليات للقيام ببعض الدراسات والاستشارات للقطاع الخاص، مما يساعد الجامعة في الحصول على تمويل يمكن الاستفادة منه في تطوير البحث العلمي ومتطلباته، ويساعد في تحفيز أعضاء هيئة التدريس وتحقيق علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع.مع العلم أن هناك توجهات جديدة من خلال نظام الجامعات الجديد في إعطاء الجامعات حرية الحصول على مصادر تمويلية مختلفة.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

إجابة السؤال الثاني: ما واقع عمليات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودي؟

تعد العمليات من أهم المراحل التي تتفاعل فيها جميع مدخلات الجامعة من خطط وأنظمة وطرق وأساليب ومواد علمية وأجهزة وتكنولوجيا وطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبحوث ودراسات لكي يمكن الحصول على مخرجات تختلف تماما عن المدخلات. ومن خلال هذه العمليات يمكن الحكم فيما إذا كانت الجامعة تؤدي رسالتها بفعالية أم إن برامجها تحتاج إلى إعادة نظر من قبل جهات تقييم وتطوير من قبل جهات خارجية، لقد اتضح من عمليات الجامعة أن طرق التدريس الجامعي مازالت تقليدية حيث تركز على التلقين وحفظ الدروس العملية والنظرية بدلا من التركيز على الإبداع والابتكار، كما أن غياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفعال خلال دراسة الطالب في الجامعة يسبب في مشكلات كثيرة منها تنقل الطلاب بين الأقسام والتخصصات مما يربك العملية التعليمية من ناحية ويساعد على إبقاء الطالب فترة أطول في الجامعة وزيادة الإنفاق الجامعي من ناحية أخرى. وأهم العمليات في نظام التعليم العالي ما يلي:

1- النصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس:

تختلف الجامعات من حيث الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس فيها،ففي بعض الجامعات تكون الأعباء مرتفعة، نتيجة لارتفاع عدد الطلبة، وفي هذه الحالة يكون عضو هيئة التدريس مشغولا في التدريس على حساب البحث العلمي، الذي يعتبر هدفا رئيساً من أهداف الجامعة. كما إن انشغال عضو هيئة التدريس بالأعمال اليومية تجعله في معزل عن التطورات الحديثة في مجال تخصصه، مما يقلل من دور الجامعة في خدمة المجتمع. إن النصاب التدريسي المناسب يساعد في إعطاء أعضاء هيئة التدريس الوقت الكافي لممارسة الإرشاد الأكاديمي وتوجيه الطلبة،كما يساعدهم على التفرغ لأعمال البحث العلمي. ويجب ألاَ يقتصر التحسين على تخفيض النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس فقط، ولكن يجب التركيز على تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال البرامج التدريبية في مجال التخصص واستخدام التقنية وتطوير الأداء في طرق التدريس وتنشيط الندوات والمحاضرات داخل الجامعة وخارجها.

2- طرق التدريس:

تحدد نوعية التدريس في الطرق المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس، فمعظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يعتمدون في تقديمهم وتقويمهم للمواد الدراسية على التلقين، كما أن طرق التدريس لا تهتم بشكل كبير باستخدام وسائل التقنية الحديثة،في حين أن وسائل التعليم تطورت لتشمل دمج التقنية في المادة الدراسية في الفصل الدراسي. ويمكن من خلال معرفة طرق التدريس في الجامعة تحديد المهارات المكتسبة من قبل الطلبة.

3- التخصصات الجامعية:

تعتبر التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية المحور الأساسي الذي ترتكز عليه العلاقة بين الجامعة وبين متطلبات التنمية في المجتمع. فقد اتضح أن الجامعات السعودية تعاني من وجود التخصصات التي لا تتوافق مع متطلبات التنمية، وعدم تماشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الإنسانية وخصوصا تلك التي مضى على إنشائها فترة طويلة دون إعادة النظر في مستواها في ضوء التطورات العلمية واحتياجات المجتمع. إن بعض الخريجين في التخصصات الإنسانية يعملون في وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم. وتقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقا في مواصلة خريجي ثانوية القسم العلمي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة، وبذلك يزداد خريجي التخصصات الإنسانية. وقد يعود عدم ملاءمة بعض التخصصات الجامعية إلى البطء في تغيير وتطوير الخطط الأكاديمية في كليات الجامعة، كما أن تطوير الخطط الدراسية لا يخضع لمشاركة جهات من سوق العمل في اتخاذ القرار حول الخطط الدراسية المقترحة.

4- الأنشطة الطلابية:

تمثل الأنشطة الطلابية جانباً مهماً من جوانب العملية التعليمية، وهناك نوعين من الأنشطة المصاحبة هما: الأنشطة الصفية، وهي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس والمتعلم كجزء أساسي في منظومة التدريس، داخل قاعات الدراسة. أما النوع الثاني فيعرف بالأنشطة غير الصفية، وهي التي يقوم بها المتعلم بتوجيه من عضو هيئة التدريس، داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، وبشكل غير إجباري، لدعم وإثراء الخبرات التعليمية التي يكتسبها. ويُعتبر النشاط الطلابي وسيلة جيدة لتحقيق الأهداف التربوية، فهو مجال لتعبير الطلاب عن ميولهم وإشباع حاجاتهم، ومن خلاله يتعلم الطلاب أشياء يصعب تعلمها داخل القاعات الدراسية، مثل التعاون مع الغير،

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

وتحمل المسؤولية، والمشاركة في اتخاذ القرار، والتخطيط. وتبذل الجامعات جهوداً من أجل الاهتمام بمختلف الأنشطة الطلابية.

إجابة السؤال الثالث: ما واقع مخرجات نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

المخرجات هي المحصلة النهائية لما حققته الجامعة من إنجازات خلال السنوات التي قضاها الطلاب في الجامعة، من خلال المعارف والمهارات التي اكتسبوها. بالإضافة إلى مخرجات أخرى متنوعة ومتعددة إلى حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العالم، ويمكن أن نلخص مخرجات نظام التعليم العالي كما يلي:

1- المستوى النوعي للخريجين:

يعتبر الخريجون من أهم المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات والمهارات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، ولما كان الطالب أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية.

2-البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع:

تعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية، وانطلاقا من دور الجامعة كمؤسسة ريادية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع.

3-الاستشارات العلمية:

تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية، وهي بذات الوقت مقياسا مهما من مقاييس جودة تلك المؤسسات، وتتنوع صور الاستشارات العلمية تبعا لنوعها وطبيعة بيئتها، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لهم المساعدات المعرفية والإرشادية. والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها.

4-الكتب والمؤلفات:

يركز هذا العنصر من عناصر المخرجات على ما تم إنتاجه وتأليفه من كتب ومؤلفات؛ حيث أن الإصدارات المختلفة تميز المؤسسة التعليمية على غيرها من المؤسسات الأخرى التي تهتم بالإنتاج المعرفي،ويجب أن يميز المؤلفين والباحثين في المؤسسة التعليمية بين الكتب والمؤلفات الموجهة إلى المجتمع عن تلك الموجهة إلى المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية، إذ إن المجتمع عادة ما تفاوت المستويات الإدراكية لأفراده في حين أن المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية عادة ما يكونوا من المتعلمين وذوي الاختصاص.

5-البحث العلمي:

يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، وتأتي علاقة البحث العلمي بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من التركيز على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته، وبما إن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، فلابد من تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل، ووضع أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع، وتوفير موازنة خاصة لدعم ونشر البحث العلمي.

6-المؤتمرات والندوات:

تُعتبر المؤتمرات والندوات مقياسا مهما لكفاءة المؤسسة التعليمية؛ لما لها من دور مهم في تبادل المعرفة والمعلومات والأفكار في كافة التخصصات، لذا فهي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت، ولضمان تحقيق أهمية المؤتمرات والندوات ينبغي على المختصين في المؤسسة التعليمية الاهتمام باحتياجات ومشكلات مؤسسات المجتمع المختلفة.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

إجابة السؤال الرابع: ما التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

بناء على ما تقدم يمكن التقدم بمجموعة من التوصيات كما يلي:

- ربط سياسة القبول في الجامعات بخطط التنمية، وتلبية احتياجات المجتمع، مع المحافظة على الوظائف الأساسية للجامعات.
- العمل على توجيه المتفوقين والمتميزين من خريجي المرحلة الثانوية وفق قناعاتهم، على مختلف الكليات والتخصصات، بشكل متوازن.
- تطبيق نظام التعليم التعاوني بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التكامل بين الجامعات وجهات العمل، لإعداد الخريجين.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات القائمة حاليا، عن طريق إشراك القطاع الخاص بطريقة مناسبة لدعم الموارد المالية لها.
- ربط احتياجات سوق العمل بسياسات القبول في المؤسسات التعليمية المعنية.
- مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي ليكون هناك مواءمة بين المخرجات التعليمة وحاجة سوق العمل.
- توعية المجتمع بأهمية سوق العمل كمجال لتوظيف الشباب وذلك من خلال الوسائل المختلفة ومن أبرزها الإعلام بكافة أشكاله ووسائله.
- التطوير والتدريب المستمر للموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية للمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية مقابل التمويل.
- زيادة الموارد المالية للمؤسسات التعليمية الجامعية عن طريق جهود تمويلية ذاتية.
- تصميم المناهج التعليمية بطريقة تكون أكثر استجابة لاحتياجات قطاعات التنمية في التخصصات المختلفة.
- على مؤسسات التعليم العالي زيادة التنسيق بينها وبين المؤسسات الإنتاجية وتطوير خططها الأكاديمية وذلك للحد من البطالة.
- ربط الموافقة على ميزانيات مؤسسات التعليم العالي بما يتم تحقيقه من انجازات على المستوى الداخلي والخارجي.
- تخفيض نسبة الالتحاق في التخصصات الإنسانية وتشجيع الالتحاق في التخصصات العلمية وتوفير إمكانيات مع تطوير خدمات التوجيه والإرشاد الأكاديمي.

المراجع

1. أبو حمادة، عبدالموجود عبدالله (2006). تقييم مدى ملاءمة خريجي مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الشركات السعودية بمنطقة القصيم. *مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية*، 18(2)، 135-171.
2. بوبشيت، الجوهرة إبراهيم؛ والحمادي، فايزة صالح (2010). الخدمات الطلابية التي تقدمها عمادة شئون الطلاب واقعها ومستواها كما تراها طالبات جامعة الملك فيصل. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*- البحرين، 11(3)، 263-286.
3. جبرين، ملاك بنت محمد بن سعد (2018). *تطوير الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المتجددة تصور مقترح*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة.
4. الجهني، خالد؛ أبو الفضل، مجاهد (2017). تصور مقترح قائم على التعلم مدى الحياة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل لتحقيق أهداف رؤية 2030. *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 305- 319.
5. الحماد، مي (2017). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 197- 128.

DOI: 10.33193/JALHSS.76.2022.637
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (76) February 2022
العدد (76) فبراير 2022

6. الحمادي، فايزة؛ سالم، سماح (2017). تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل. *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 903-936.

7. حمرون، ضيف الله غضيان سليمان (2009). التغيير في سياسة ونظم مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة التربية - جامعة الأزهر*، 2 (143)، 1-41.

8. الداود، عبدالمحسن (2017). مسؤولية الجامعات في تحقيق رؤية المملكة 2030. *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 356- 376.

9. الرويلي، فواز عبدالله الجدعان (2017). مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 10(29)، 79-112.

10. الشملان، خالد؛ الفوزان، الجوهرة (2017). متطلبات تطبيق الجامعات للإدارة الإستراتيجية لتحقيق رؤية 2030 من وجهة نظر أعضاء الجمعية السعودية للإدارة. *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 229- 268.

11. العامري، عبدالله (2017). بناء الشركات الاكاديمية لبرامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تدويل التعليم (تصور مقترح). *مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم*، 11- 12 يناير، 106- 141.

12. العتيبي، سامية تراحيب (2018). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، ع 3، 170- 219.

13. العوهلي، محمد؛ عبدالقادر، عبدالله (2010). التعليم العالي والجامعات السعودية: التحديات وبرامج التطوير. المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية: التحديات والآفاق، مصر: *المنظمة العربية للتنمية والإدارة*، يناير، 223- 238.

14. العقيلي، عليا علي (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 3 (17)، 30-51.

15. علي، عاصم شحادة (2009). تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة في الجامعات. *مجلة الباحث*، ع (7)، 195- 204.

16. القواسمة، أحمد حسن صالح (2015). التحديات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، 35(2)، 67-81.

17. قهولجي، أمينة؛ مطاي، ليلى (2019). واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر ودورها في بناء اقتصاد المعرفة. *المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية*، ع (13)، 460- 495.

18. المالكي، عبدالله (1435هـ). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. *المجلة السعودية للتعليم العالي*، (10)، 113- 147.

19. المشوخي، محمد سليمان (2002). تقنيات ومناهج البحث العلمي. القاهرة: دار الفكر.

20. مريحيل، محمد مفتاح علي (2013). رؤية مستقبلية لتطوير واقع التعليم العالي الليبي ضوء المتغيرات الاجتماعية المعاصرة. *المؤتمر العلمي العربي السادس: التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي*، 543-562.

21. مطهر، نجيبة محمد (2020). تحليل سياسة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ومقترحات تطويرها. *مجلة البحوث والدراسات العربية*، ع (73)، 135-182.

22. الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة العربية السعودية2030(2020)، تم الاسترجاع بتاريخ1442/4/11هـ من:http://vision2030.gov.sa

23. الموقع الالكتروني لوزارة التعليم (2020)، تم الاسترجاع بتاريخ1442/4/8هـ من: www.moe.gov.sa